الأنباء
الاثنين 2 ابريل 2012

«الوطني» يحتفي بتخريج 25 موظفاً من أكاديمية الوطني للتدريب

احتفل بنك الكويت الوطني بتخريج الدفعة الرابعة من الموظفين من برنامج أكاديمية الوطني الذي يهدف إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية الشابة في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى استقطاب الكفاءات الوطنية وتنمية قدراتها.

وتخرج خلال هذا الاحتفال 25 متدربا من «أكاديمية الوطني» بعد أن اجتازوا بنجاح برنامجا تدريبيا مكثفا مدته 5 أشهر مخصصا لحملة الشهادات الجامعية والدبلوم من الكوادر الكويتية الشابة. وحضر الاحتفال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني مازن سعد الناهض ومدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني عادل حشمة ومساعد مدير عام مجموعة الموارد البشرية في الكويت عماد العبلاني إلى جانب قيادات من البنك.

وقال الناهض ان الإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني تضع مسألة التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياتها باعتبارها مسؤولية وطنية تعكس مساهمات البنك وجهوده في مجال توطين الوظائف وبناء طاقات قيادية جديدة.

من ناحيته، أشار العبلاني الى أن البنك الوطني من أبرز مؤسسات القطاع الخاص المحلي التي توفر الفرصة امام الكوادر الوطنية الشابة لتطوير كفاءاتها وادائها، ونحن حريصون على توفير جميع المحفزات أمام أبنائنا للتقدم والتطور. وقد أطلق الوطني هذا البرنامج التدريبي الفريد من نوعه في المنطقة بهدف الاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة والسعي الى استقطابها وتأهيلها.

وعبر الخريجون عن فخرهم بالانضمام الى فريق عمل البنك الوطني، معتبرين ان طبيعة العمل في البنك مختلفة عنها في اي مكان آخر بسبب روح الفريق الواحد وشعور الانتماء العالي الذي يزرعه البنك في موظفيه.

لقطة جماعية للخريجين مع قيادات «الوطني»

.. وتقرير للبنك: المعطيات الاقتصادية الأميركية لاتزال الأقوى مقارنة بغيرها من الدول

قال تقرير أسواق النقد الأسبوعي لبنك الكويت الوطني انه مع غياب الأحداث الكبرى على الاسواق المالية وعدم تعرض السوق لأي مفاجآت غير متوقعة على الساحة الاقتصادية، شهدت الاسواق عامة أسبوعا هادئا لها ولم يتعرض سوق العملات للكثير من التقلبات.

وأضاف ان المعطيات الاقتصادية الأميركية تتحسن بشكل فاق التوقعات بحيث أصبحت أفضل من المعطيات الخاصة بغيرها من الدول، كما شهدت ارتفاعا في مؤشرات الثقة على مر الاسبوع السابق خاصة من حيث الاقبال على المخاطر.

أشار التقرير إلى أن أسواق العملات الأجنبية شهدت أسبوعا هادئا ومن دون تقلبات تذكر في أداء العملات الرئيسية. وعلى العموم، فإن موجة التفاؤل التي تعم الاسواق حاليا قد تسببت بتراجع بسيط للدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الاخرى، والذي يظهر جليا في أداء مؤشر الدولار، فقد بدأ المؤشر الاسبوع عند 79,35 وأقفل الاسبوع عند 78,00.

ولفت إلى أن اليورو تمتع بأداء ايجابي ولكن عند وتيرة بطيئة بحيث انه لم يرتفع مقابل الدولار الأميركي، فقد افتتح اليورو الاسبوع عند 1,3270 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له عند 1,3385، إلا أنه لم يتمكن من تجاوز هذا الحد بالرغم من كافة المحاولات، ليقفل الاسبوع عند 1,3345، أما الجنيه الاسترليني فقد تمتع بأداء أكثر قوة حيث ارتفع يوم الاثنين من 1,5800 ليبلغ 1,6035 صباح يوم الجمعة وهو حد لم يتمكن من بلوغه منذ شهر نوفمبر من عام 2011، وليقفل الاسبوع عند 0101,6.

وقال ان الفرنك السويسري سار على خطى اليورو حيث ارتفع مقابل الدولار الأميركي من 0,9080 إلى 0,9010 وليقفل الاسبوع عند 0,9025 تجدر الاشارة إلى أن الدولار الأميركي تراجع يوم الجمعة مقابل الين الياباني من 83,40 إلى 81,80 وليقفل عند 82,85.

وأشار التقرير إلى أن تحسن الاقتصاد الأميركي بنسبة 3٪ سنويا خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من عام 2011 وذلك طبقا للتوقعات، أما ارباح الشركات فقد شهدت ارتفاعا بطيئا لم يسبق له مثيل منذ 3 سنوات، وهو الامر الذي يثير مخاطر حصول تراجع حجم الاستثمارات وعدد التعيينات، أما الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد أكبر تحسن له منذ ما يتجاوز السنة والذي تلا ارتفاع بلغ 1,8٪ خلال الفترة السابقة.

ولفت الى ان التقارير تشير إلى أن حجم انفاق الشركات على المعدات والبرمجيات الجديدة قد ارتفع بشكل فاق التوقعات، فإن الارقام المتحققة خلال الشهر الجاري تشير إلى تراجع حجم الانفاق بسبب انتهاء فترة السماح الضريبي الذي قدمته الحكومة في الفترة السابقة، وبالتالي يقع على عاتق المستهلكين الدور الاكبر في عملية التوسع الاقتصادي باعتبار أن الارتفاع الكبير في نسبة العمالة والذي لم تشهده البلاد منذ عام 2006 سيؤمن الثقة اللازمة للمستهلك لزيادة حجم انفاقاته.

ولفت التقرير الى أن عدد الأميركيين المقدمين على شراء المساكن المملوكة سابقا لا يزال عند أعلى مستوياته منذ سنتين وهو الذي يشير إلى ان سوق العقارات قد بدأ يشهد مرحلة من الاستقرار، فقد تراجع مؤشر مبيعات هذه المساكن بنسبة قليلة بلغت 0,5٪ فقط ليبلغ 96,5 وذلك بعد ارتفاع بلغ 2٪ خلال الشهر السابق، مع العلم أن الحد الذي وصل إليه المؤشر خلال شهر يناير والذي بلغ 97 هو الاعلى منذ شهر ابريل 2010.

واضاف ان سوق العقارات السكنية قد بدأ يتعافى بالرغم من ارتفاع عدد المساكن التي يتم الحجز عليها وهو الامر الذي يؤثر سلبا على اسعار الممتلكات، هذا وتجدر الاشارة إلى أن الارتفاع الحاصل في عدد التعيينات وفي مستوى الاجور بالإضافة إلى تراجع أسعار الرهونات العقارية إلى أدنى مستوياتها على الاطلاق قد جعل من أسعار المساكن مقبولة أكثر وهو الامر الذي سيضاعف من حجم الطلب.

وأشار التقرير إلى أن عدد مطالبات تعويضات البطالة تراجع إلى أدنى مستوى له منذ شهر ابريل من عام 2008، كما ارتفع مؤشر ثقة المستهلك إلى ثاني أعلى مستوى له خلال السنوات الاربع الاخيرة وهو الامر الذي يدل على أن تعافي سوق العمل من شأنه أن يساهم في زيادة حجم الطلب، فقد تراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة بـ 5,000 مطالبة خلال الاسبوع الماضي ليصل العدد الاجمالي إلى 359,000 مطالبة، وهو أعلى بقليل من التوقعات وأقل من الرقم المتحقق خلال الاسبوع الماضي. تجدر الاشارة إلى عدد مطالبات تعويضات البطالة لم يتجاوز حد الـ 400,000 منذ شهر اكتوبر الماضي وهو اشارة إلى أن سوق العمل الأميركي آخذ في التحسن.

وأكد على ان التحسن الحاصل في سوق العمل قد عزز من ثقة المستهلكين بحيث ارتفعت المؤشرات إلى أعلى مستوياتها منذ شهر فبراير 2011، كما ارتفع عدد الأميركيين الذين قد بدأوا بشراء السيارات والمساكن والادوات الكهربائية، فقد ارتفع مؤشر جامعة ميشيغان لثقة المستهلك ليبلغ 76,2 خلال الشهر الجاري ومتجاوزا التوقعات السابقة، ومتجاوزا كذلك الحد الذي وصل إليه خلال الشهر الماضي والذي بلغ 75,3.

وفيما يخص اوروبا قال التقرير ان مستويات التضخم في منطقة اليورو تراجعت وبشكل أقل من التوقعات الأقتصادية باعتبار أن ارتفاع تكاليف الطاقة قد عادل تأثيرات النمو الاقتصادي الضعيف، فقد تراجعت مستويات التضخم من 2,7٪ خلال شهر فبراير إلى 2,6٪ خلال الشهر الجاري، وبالرغم من أن هذه النسبة تعتبر الأدنى منذ شهر أغسطس، إلا أنها لا تزال تفوق نسبة 2,5٪ المتوقعة. تؤكد هذه النسبة على أن الاقتصاد الاوروبي قد يحتاج إلى الكفاح من أجل استعادة قوته السابقة خاصة أن الاقتطاعات في الموازنة بالإضافة إلى ارتفاع اسعار النفط من شأنه أن يؤثر سلبا على الاستثمارات وعلى انفاق المستهلكين.

وأضاف ان مؤشر الثقة الاقتصادي في منطقة اليورو تراجع على نحو غير متوقع خلال شهر مارس، وهو الذي يشير إلى أن اقتصاد المنطقة سيدخل حالة من الصراع لاستعادة قوته السابقة خلال الربع الاول من عام 2012، فقد تراجع مؤشر ثقة المديرين التنفيذيين بالاضافة إلى مؤشر ثقة المستهلكين من 94,5 إلى 94,4 خلال شهر فبراير. والجدير بالذكر أن التراجع الحاصل في المؤشرات الاقتصادية كان متوقعا باعتبار ازمة الديون السيادية الحالية في اليونان، بالإضافة إلى إمكانية انتشار الازمة إلى اسبانيا والبرتغال.

ولفت الى ان مستويات البطالة في ألمانيا تراجعت بشكل فاق التوقعات خلال شهر مارس وهو الامر الذي يؤكد على النمو الاقتصادي الذي تشهده المانيا وهي الاقتصاد الاكبر في اوروبا خاصة مع انحسار ازمة الديون السيادية، فقد تراجع عدد العاطلين عن العمل بـ 18,000 شخص ليصبح العدد الاجمالي 2,84 شخص بحسب التقارير الرسمية الصادرة خلال الاسبوع الماضي والتي أتت أفضل من عدد 10,000 المتوقع سابقا، كما تراجعت نسبة البطالة إلى 6,7٪ وهي الادنى خلال فترة العقدين الاخيرين. وبالتالي فإن التراجع الحاصل في نسبة البطالة يؤكد على قدرة المانيا الكبيرة لمواجهة أزمة الديون والتي بحسب المستشارة الالمانية ميركل بأنها قد وصلت إلى أوجها.

وزارة المالية

القانون رقم (19) لسنة 2000
في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية

تهيب وزارة المالية بجميع الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بضرورة الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 في الموعد المحدد خلال مدة لا تتجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الرابع التالي لنهاية الفترة الخاضعة للضريبة وعلى النموذج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من مبنى الوزارة (مجمع الوزارات – بلوك 14 – الدور الأول) أو من الموقع الإلكتروني (www.mof.gov.kw).

وذلك تطبيقا لأحكام نص المادة رقم (12) من القانون والتي تفرض ضريبة نسبتها 2,5 من صافي الأرباح السنوية على الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

ويجب على الشركات الخاضعة للقانون الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي وفقا للقاعدة التنفيذية رقم (4) بأن يكون مدققا من قبل أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة لدى الإدارة الضريبية على أن يرفق به الآتي:

- كتاب تفويض من الشركة لمكتب التدقيق لمتابعة شؤونها الضريبية.
- الميزانية العمومية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها والمقدمة لسوق الكويت للأوراق المالية.
- بيان تحليل الإيرادات والمصروفات.
- بيان تحليل المخصصات المكونة والمستخدمة.
- المستندات المؤيدة للتوزيعات النقدية المستلمة من شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- بيان يوضح كيفية احتساب حصة الشركة من أرباح شركاتها الزميلة أو التابعة الغير مجمعة، بالإضافة إلى المستندات المؤيدة لها (البيانات الربع سنوية للشركات الزميلة أو التابعة غير المجمعة مع نسب الملكية وعمليات التسوية إن وجدت).
- بيان يوضح كيفية احتساب حصة الشركة من شركاتها التابعة المجمعة، بالإضافة إلى المستندات المؤيدة لها (البيانات الربع سنوية للشركات التابعة المجمعة مع نسب الملكية وعمليات التسوية على الأرباح المجمعة من الشركات التابعة إن وجدت).
- بيان يوضح أي تغيير على الأرباح المرحلة والتي تخص سنوات سابقة إن وجدت مرفقا به المستندات المؤيدة.
- محضر اجتماع الجمعية العمومية.

كما تلتزم الشركات الخاضعة للقانون بسداد الضريبة المستحقة بموجب الإقرار الضريبي دفعة واحدة عند تقديمه، ويتم السداد في مقر الإدارة الضريبية (قسم التحصيل) بموجب كتاب تقدمه الشركة الخاضعة للقانون مع إرفاق شيك مصدق بالمبلغ ونسخة من الإقرار الضريبي.

وتنبه الوزارة إلى أحكام المادة (14) من القانون كل من يقدم بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة المشار إليها في المادة 12 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات و بغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما تنبه الوزارة أن عدم تقديم الإقرار الضريبي المطلوب وسداد الضريبة المستحقة في الموعد المحدد سيؤدي لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة.

وإذ تأمل الوزارة التزام كافة الشركات بأحكام القانون، فإن الوزارة على استعداد للرد على استفسارات الشركات على الأرقام التالية: 22482053 / 22482151.

وزارة المالية

القانون رقم (46) لسنة 2006
في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة

تهيب وزارة المالية بجميع الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة بضرورة الالتزام بتقديم الإقرار المالي عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 في الموعد المحدد خلال مدة لا تتجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الرابع التالي لنهاية الفترة الخاضعة للقانون وعلى النموذج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من مبنى الوزارة (مجمع الوزارات – بلوك 14 – الدور الأول) أو من الموقع الإلكتروني (www.mof.gov.kw).

وذلك تطبيقاً لأحكام نص المادة رقم (1) من القانون والتي تنص على «تحصل نسبة مقدارها (1٪) سنوياً من صافي أرباح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة، ولهذه الشركات عند تقديم اقراراتها بالمستحق عليها مرفقاً بها ميزانياتها السنوية بموجب هذا القانون أن تحدد القدر الذي يمثل زكاة عن أموالها من المبلغ المحصل، كما أن لها أن تطلب توجيه المبلغ المستحق عليها أو جزءاً منه إلى إحدى الخدمات العامة» .

ويجب على الشركات الخاضعة للقانون الالتزام بتقديم الإقرار المالي وفقاً للقاعدة التنفيذية رقم (4) بأن يكون مدققاً من قبل أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة لدى الإدارة الضريبية على أن يرفق به الآتي :

- كتاب تفويض من الشركة لمكتب التدقيق لمتابعة شؤونها المالية .
- الميزانية العمومية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها .
- بيان تحليل الإيرادات والمصروفات .
- بيان تحليل المخصصات المكونة والمستخدمة .
- المستندات المؤيدة للتوزيعات النقدية المستلمة .
- بيان يوضح كيفية احتساب حصة الشركة من أرباح شركاتها الزميلة أو التابعة الغير مجمعة، بالإضافة إلى المستندات المؤيدة لها .
- بيان يوضح كيفية احتساب حصة الشركة من شركاتها التابعة المجمعة، بالإضافة إلى المستندات المؤيدة لها .
- بيان يوضح أي تغيير على الأرباح المرحلة والتي تخص سنوات سابقة إن وجدت مرفقاً به المستندات المؤيدة.
- محضر اجتماع الجمعية العمومية .

وعلى الشركات الخاضعة للقانون سداد المبلغ المستحق بموجب الإقرار المالي دفعة واحدة عند تقديمه في مقر الإدارة الضريبية (قسم التحصيل) بموجب كتاب تقدمه الشركة الخاضعة للقانون مبين فيه نوع المبلغ المسدد (زكاة، مساهمة عامة) مع إرفاق شيك مصدق بالمبلغ ونسخة من الإقرار المالي .

وتنبه الوزارة إلى أحكام المادة رقم (1) من القانون بأنه يعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما تنبه الوزارة أن عدم تقديم الإقرار المالي المطلوب وسداد المبلغ المستحق في الموعد المحدد سيؤدي لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة.

وإذ تأمل الوزارة التزام كافة الشركات بأحكام القانون، فإن الوزارة على استعداد للرد على استفسارات الشركات على الأرقام التالية 22482053 - 22482151